

والمجور وفي الظرف الى غير ذلك الذي حصل من حسن ^{عالية} القاعة
 النحوية التي تهبها على حسن الترتيب بخزان يكون المراد من العلم
 المحررة فتكون القواعد عبارة عن المعاني وبخزان يراى العكس
 ويمكن حمل الكلام على الاطلاق والتقييد لكن الظاهر هو الذي
جيلة عظيمة كثيرة يقال فلان جلاي عظم قدره ويقال ما
 اجلني وما ارتقى ايما اعطاني كثيرا ولا قليلا وسبب جلاية القدر
 كون وضع الكتاب على نظم انيق بحيث لم يسبق اليه احد غير شيخ
في قواعد مأخوذة من قواعد البيت وهي اساسه واستقاقها
 من القواعد بمعنى الثبات وقوع الحمل على انه صفة ثابتة لفرايد
 وهي جمع قاعدة وهي في الاصطلاح قضية موضوعها كالحق بنطق
 على جميع احكام جزوياته ليتعرف احكامها منها والرد عنها
 ما يكون احدي مقدمتي الدليل قولنا كل ما اشتمل على علم الفاعلية
 فهو من فروع وكل ما اشتمل على علم المفعولية فهو من فروع ^{علم} كل ما اشتمل
 على المضاف اليه فهو مجرور فاذا اردنا الاستدلال بصورة القياس
 الاقتراني على ان زيد في قولنا زيد قائم من فروع مثلا فنقول
 زيد مشتمل على علم الفاعلية وكل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو
 من فروع من زيد من فروع واذا قصدنا الاستدلال بالقياس
 الاستثنائي عليه فنقول كل ما لم يكن من فروع ^{علم} مشتمل على علم
 الفاعلية لكنه مشتمل فيكون من فروع على هذا فنفس **الاعراب**
 وهو

تعرية وهو في اللغة الابانة والتحسين فتعدية الاول بكلمة عنق
 الثاني بالهزة وقيل هو ما خوذ من قولهم مرة عرب اي محبوب
 كلها الاشك ان الاعراب اذا وجد في آخر الكلمة يكون الكلام
 مقبولا عند المخاطب وقيل اخذ من قولهم عربت معدة الفصيل
 اي فسدت واعربت اي ازلت فسادهما فتكون الهزة للسلب
 كما في اشكته وانت خير بان الاعراب من مثل فساد التماس الغاي
 بعضها ببعض الا ترى انك لو قلت ما احسن زيد بلو اعراب
 لم يظهر عند السامع ان المقصود من اي المعاني من الاستفهام والتعجب
 والنفى فلو جاز لك يسمى عربا بهذا ثم اختلف النحاة في ان الاعراب
 في الاصطلاح معنوي ام لفظي فذهب البعض الى الاول ففسروه
 باختلاف اعراب الكلمة باختلاف العوازل لفظا وتقدير وهو
 ظاهر قول سيبويه واختيار العلم فيكون الحركات وما يقوم
 مقامها لا يزل الاعراب عندهم وذهب الآخرون الى ان الاعراب
 لفظي يعلم بالحس فقالوا الاعراب ما حصل به الاختلاف المذكور
 وهو من ذهب اليه علي وابن الحاجب فتكون الحركات وما يقوم مقامها
 نفس الاعراب عندهم لكن اذا رجعت الى الانصاف ولو جاز ان يحرم
 بان الحق الحقيقي بالقبول هو ما ذهب اليه ابن الحاجب الاحتياج
 الى الاعراب ما هو لا جواز ضرورة تمييز المعاني فمعلوم ان التمييز
 انما يكون بالحركات لا باختلاف مع انه حال عن التكليف فان